الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة التاسعة والأربعون
اللجنة الأولى
الجلسة ١٧
الخميس، ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد فالنسيا رودريغيز . . . . . (إكوادور)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٤٥.

البند ٧٣ من جدول الأعمال

ترشيد أعمال اللجنة الأولى وتعديل جدول أعمالها (A/49/579)

تبادل للآراء

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أود أن أذكر بأن اللجنة بذلت جهودا جبارة فيما يتعلق ببند جدول الأعمال المعروض علينا. فالعمل الذي اضطلع به السفير فون فاغنر - رئيس اللجنة في دورتها الثامنة والأربعين - والذي كلل باتخاذ القرار ٤٩/٤٨ كان إسهاما قيما في هذا الصدد. ثانيا، كان القرار ٨٧/٤٨ المبدأ التوجيهي الأساسي الذي اهتدت به اللجنة في نظرها في هذا البند ومواصلة عملها، حيث أنه أنشأ المجالات المواضيعية العريضة العشرة، ووجه في الوقت نفسه رئيس اللجنة الأولى بشأن كيفية إجراء المشاورات المتعلقة بالترشيد اللاحق لعمل اللجنة، بغية تحسين فعاليتها.

وإنطلاقا من هذه الجهود، ووفقا للقرار والمقرر سالفي الذكر، شرعت اللجنة، في سياق نظرها في هذه الدورة في البنود المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي، في عملية من ثلاث مراحل اساسية: أولا، إجراء مناقشة عامة؛ ثانيا، إجراء مناقشات منظمة في إجتماعات غير رسمية بشأن مواضيع محددة، في إطار النهج المواضيعي لبنود نزع السلاح والأمن الدولي؛ وأخيرا، اتخاذ مقررات بشأن جميع مشاريع القرارات المتصلة بالبنود المذكورة آنفا.

وحسب تقديري، تبين آراء العديد من الوفود أن المرحلة الثانية - بناء على الخبرة التي اكتسبناها - ينبغي أن يكون هدفها جعل إعداد مشاريع القرارات أيسر على الوفود، لأن المناقشة العامة ينبغي أن تستهدف تحديد مواقف الوفود ومساعدتها على تقدير مجالات الاتفاق ومواطن الصعوبات فيما يتعلق بالمسائل الرئيسية المدرجة في جدول أعمال اللجنة.

والمطلوب من الوفود الآن أن تعد تقييمها لنتائج هذه المحاولة الأولى. والهدف الأساسي من ذلك هو ضمان أن تؤدي اللجنة وظائفها الهامة بأكبر قدر ممكن من

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ النشر الى: Chief of the Verbatim Reporting Section, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الفعالية، لأن البنود المدرجة في جدول أعمالها لها، دون شك، آثار على الجوانب الأساسية لحفظ السلم والأمن الدوليين. وتحقيقا لهذا الهدف، يتعين على اللجنة أن تسعى الى استخدام الوقت والموارد المتاحة لها، أي خدمات المؤتمرات، بطريقة كفؤة. فما من شك لدي في أن استخدام خدمات المؤتمرات بكفاءة سيكفل للجنة أن يكون أداؤها أكثر فعالية.

وأمام أعضاء اللجنة، للنظر في هذا البند، الوثائق التالية: A/C.1/48/L.59 و A/48/688/Add.1 و A/49/579. وأضيف الى ذلك أن الوفود الممثلة عن مكتب اللجنة تعكف حاليا على دراسة إمكانية تقديم مشروع قرار بشأن هذه المسألة في مرحلة لاحقة.

السيد كمال (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): من الواضح أن مسألة الترشيد موضوع كرست له اللجنة الأولى اهتماما كبيرا على مدى السنوات القليلة الماضية، في محاولة منها ليس فقط للدخول في عملية لفحص الذات، بل أيضا لمعرفة كيف يمكن للجنة أن تكيف نفسها بشكل أفضل مع عالم متغير، عالم يشهد تغيرات هامة وعميقة ولكنها لم تكتمل بعد. ومن الواضح أن الترشيد لا يمكن أن يكون عملية تبدأ وتنتهي مرة واحدة. بل هي عملية لا بد من أن تستغرق فترة من الزمن، مع فحص نتائجها وتقييمها وإدخال تعديلات عليها بصفة مستمرة كل سنة. وتجدر الاشادة هنا، سيدي الرئيس، بسلفكم السفير فون فاغنر الذي دفع اللجنة بنشاطه المعهود ونهجه المنظم، الى دراسة أفكار والمضي بها قدما بخطى أسرع بكثير من الخطى التي اعتادت عليها هذه اللجنة والتي كانت ستظل على حالها لولا قوة الدفع التي ولدها شخصيا في هذه العملية.

وسنستمع، بالطبع، الى الآراء العامة لجميع الزملاء، إلا أنه توخيا للايجاز، لعلكم تسمحون لي، سيدي، بأن أتناول الورقة التي أفهم أن بعض أعضاء المكتب قد اعدوها، والتي يوجد منها في هذه القاعة، وبطريقة غامضة، بعض النسخ. وأقول طبعا إنه كلما أسرعنا بإتاحة هذه الورقة أمام كل عضو ازدادت مناقشتنا موضوعية. وأقول هذا لأن هذه الورقة تبدو من النظرة الأولى ورقة ممتازة. فهي وثيقة ثرية بالمعلومات ونعتقد أننا بدراسة تفاصيلها يمكننا أن نمضي قدما بشيء من السرعة. ولدى دراسة الأفكار التي ستطرحها الوفود المهتمة بشأن هذه الورقة أو التي طرحتها فيها، علينا بالطبع أن نناقش تقييمنا لما يسمى "المناقشة المنظمة" لبنود محددة، وهي تجربة تم خوضها للمرة الأولى هذا العام؛ ولم تحقق التجربة إلا قدرا محدودا من النجاح. فقد ولدت اهتماما كبيرا في بعض الأحيان، واعتراها فتور شديد في أحيان أخرى. وأعتقد أن هذا جزء مما يمكن توقعه حينما تخاض التجربة للمرة الأولى. والمهم هنا هو أن نؤكد أنه من السابق لآوانه أن نتوصل الى تقييم نهائي لمفهوم "المناقشة المنظمة" لبنود محددة. وأظن أننا ينبغي أن نواصل هذه التجربة لعام آخر أو عامين، وألا نحاول تقييمها إلا بعد أن نرى كيف تسير في أوقات مختلفة وفي سنوات مختلفة. هذه فكرة طيبة وفكرة المشاورات غير الرسمية هي في الواقع أساسية لعمل اللجنة الأولى. وربما يكون استخدام كلمة "منظمة" قد أعطى الناس انطباعا خاطئا، وعندما يحين وقت دراسة القرار النهائي، أقترح أن ننظر فيما إذا كان ينبغي أو لا ينبغي استخدام كلمة "منظمة"، أو ما إذا كان من الممكن استخدام اصطلاح أخف وقعا، حرصا على إبراز الطبيعة غير الرسمية للمناقشات بدلا من طبيعتها "المنظمة".

وهذه المناقشات غير الرسمية ستكون حيوية للغاية في العام القادم، الذي سيكون وقت نشاط قوي وتشكك ودراسة للذات. وكما يعرف الأعضاء، تتضمن مشاريع القرارات التي ستنظر فيها اللجنة الأولى هذا العام الاقتراح بعقد دورة استثنائية لنزع السلاح في عام ١٩٩٦. وذاك الاقتراح نفسه ينشأ من شعور العديد من الوفود بأن الوقت يقترب ببطء من المرحلة التي يتعين علينا فيها أن نطرح أسئلة مثل ما هو الاتجاه الذي يسير فيه نزع السلاح؟ وما هو جدول الأعمال للعقد أو العقود القادمة؟ وكيف يحدد جدول الأعمال ذلك؟ وفي اي محفل ينبغي أن تجرى هذه المناقشات؟ وكيف، مثلا، ينظر في قضايا الأمن مع قضايا نزع السلاح؟ وما هي أهمية الأمن في إطار نزع السلاح؟ وماذا يعني الأمن على وجه التحديد؟

هذه مسائل عميقة، يتعين على اللجنة الأولى أن تدرسها وتبت فيها. وهذا لا يمكن أن يتم في جلسات رسمية. في البداية، لا يمكن أن يجري ذلك إلا في جلسات غير رسمية، وهذا هو السبب في أن جوهر عمل العام القادم يكمن في الجلسات غير الرسمية.

ولقد أتيحت لوفدي الفرصة، في مناقشات سابقة في الجلسات غير الرسمية هنا، للإشارة الى أن شكل هذه الغرفة بالذات لا يفضي الى إجراء مناقشة غير رسمية مناسبة ومدروسة فهذه الغرفة التي ينظر معظمنا فيها الى ظهور الآخرين بينما يحاول آخرون

حماية ظهورهم من الجالسين وراءهم، ليست مهيأة، كما قلت، لإجراء مناقشة غير رسمية تتطلب قدرا من الحوار وجها لوجه، وهو لسوء الحظ غير ممكن في غرفة الاجتماعات رقم ٤. ولقد اتيحت لوفدي فرصة الإشارة الى هذا أمام اللجنة وطلب تلمس مرافق إضافية لغرف الاجتماعات. ومن سوء الطالع أنه حيثما أثيرت هذه المشكلة وجدنا أن المرافق الإضافية ليست متوفرة لأنها خصصت بالفعل لمستخدمين آخرين.

لقد واصلنا المسيرة بطريقة غير متقنة طوال هذا العام، ولكني لا أعتقد أننا سنتمكن من القيام بذلك في العام القادم، وهذا هو السبب في وجوب وضع علامات، منذ الآن، لكفالة توفير حيز إضافي للاجتماعات وللمكاتب للعمل غير الرسمي للجنة الأولى في دورتها للعام القادم. وفيما يتصل بالورقة ذاتها، التي أفترض أن الوفود ستراها، أطلب بناء على ذلك أن تتضمن ثلاث فكر. الفكرة الأولى هي النظر فيما إذا كان من الممكن تخفيف وقع كلمة "منظمة" بطريقة ما، لأنها تعطي انطباعا خاطئا.

ثانيا، عندما نتكلم عن تحديد مواعيد نهائية - ونحن نعرف أن هذه مشكلة ظهرت هذا العام، عندما كان هناك تأخير مستمر في المواعيد النهائية لأنها كانت تتداخل مع المناقشة غير الرسمية ذاتها - أعتقد أنه علينا أن نختار ونحدد بوضوح المواعيد النهائية التي لا تحين إلا بعد انتهاء المناقشات غير الرسمية. ولا بد أن يوضح في الصياغة إننا لا نقول أنه ينبغي تحديد المواعيد النهائية فور إنتهاء المناقشات غير الرسمية. كلا، فإن الاختيار ينبغي أن يتم قبل ذلك، ولكن ينبغي أن يكون بحيث تحدد المواعيد النهائية إلا بعد إجراء المناقشات غير الرسمية، ومن الأفضل أن يكون ذلك أيام الاثنين، لأنه مما يساعد أن تكون هناك عطلة نهاية الأسبوع بينهما.

ثالثا، إن فقرة من فقرات المنطوق، أنا واثق من أنها ستناقش السبل والوسائل والموارد، ينبغي أن تذكر بوضوح الحاجة الى حيز إضافي من غرف الاجتماعات. يمكنكم أن تمضوا لتطلبوا إما "حيز إضافي من غرف الاجتماعات للجلسات غير الرسمية" وإما ببساطة "حيز إضافي من غرف الاجتماعات"، ولكن هذه الكلمات الخمس ينبغي أن ترد في اي فقرة من فقرات المنطوق تتناول السبل والوسائل والموارد.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): كما ذكرت، ما برح أعضاء المكتب يولون اهتماما خاصا لإمكانية تقديم مشروع قرار بشأن هذا الموضوع الى اللجنة. وفي هذه المرحلة، ما زال المشروع قيد المناقشة، ولكنني لا أرى أن هناك ما يحول دون أن أطلب من أمين اللجنة أن يعممه بصورة غير رسمية لأنه، كما قلت، لم يقدم بعد الى اللجنة بصفة رسمية. لكن النظر غير الرسمي في الوثيقة قد يلقي بعض الضوء على هذا البند وقد يساعدنا في دراسته.

السيد مارين بوش (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أشكركم، سيدي، على عقد هذه الجلسة حول ترشيد أعمال اللجنة الأولى. ونعتقد أنها حسنة التوقيت تماما. كما أننا ممتنون لكم على عرضكم الواضح للبند.

أمام اللجنة الأولى مسائل كثيرة ومختلفة ذات أهمية كبرى للمجتمع الدولي، وتاريخ اللجنة يعلمنا أنه ليس ممكنا التوصل الى اتفاق بشأن جميع البنود المدرجة في جدول أعمالها، ولكن ما يمكننا أن نفعله - أو على الأقل أن نحاول أن نفعله - هو أن نفهم على نحو أفضل مواقف مختلف الوفود فرادى أو جماعات. ولهذا نعتقد أن العملية التي بدأت قبل سنوات عديدة - والتي حظيت بدفعة كبرى في العام الماضي تحت رئاسة السفير فون فاغنر ممثل ألمانيا - يجب أن تستمر. وكما قال ممثل باكستان توا، يجب علينا أن نبقي هذه العملية قيد الاستعراض المستمر في هذا المحفل.

والأمر الهام هو أن نحقن عملنا بنشاط أكبر، وقبل كل شيء، أن نركزه بصورة أفضل لتفادي أي إهدار للوقت بغير داع. وكما شهد الأعضاء هذا العام، كان هناك العديد من الجلسات والعديد من الساعات التي أنفقت سدى في اللجنة الأولى. فماذا تعلمنا إذن وماذا يمكننا أن نفعله لتحسين عملنا؟

لقد قلت بأننا نحتاج الى جعل مناقشاتنا أكثر دينامية. وحتى الآن كان لدينا مرحلتان محددتان بوضوح تام؛ مناقشة عامة، وهي سلسلة من الكلمات المطولة المنفردة أكثر من كونها مناقشة، والبت في مشاريع القرارات، التي لا يحظى فحوى بعضها للأسف بمناقشة متعمقة تبررها أهمية البنود التي تغطيها. وهذا العام بدأنا ما نسميه المرحلة الثالثة، التي تدعى "المناقشة

المنظمة". وكما أشار الرئيس والسفير كمال عن حق، كان هذا أيضا تكرارا لسلسلة من الكلمات الطويلة المنفردة استمع اليها في المناقشة العامة.

وانطباعي، بعد سنوات عديدة من المشاركة في عمل اللجنة الأولى، هو أننا نفتقر الى مرحلة أولية، مرحلة ينبغي أن تسبق المناقشة العامة. وأجرؤ أن أقترح على الممثلين أن ينظروا في الفكرة التالية: لا بد أن يكون لدينا نوع من "الأسبوع التمهيدي". وبدلا من الوصول الى هنا والشروع في المناقشة العامة منذ اليوم الأول، سيكون لدينا أسبوع من الجلسات يمكن فيه أن تعرض مختلف المجموعات والوفود وتتدارس أفكارها حول ما تريد أن تفعله اللجنة الأولى في ذلك العام.

وعلى سبيل المثال، يمكن طرح أفكار من قبيل الأفكار التي طرحتها حركة عدم الانحياز فيما يتعلق بالدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح. ويمكن طرح أفكار عن بعض مشاريع القرارات الجديدة هذه السنة. ومن شأن ذلك أن يساعدنا، أولا، على تكوين فكرة عن الاتجاه الذي تسلكه المناقشة، ومن ثم ستكون المناقشة العامة التي تعقد في الأسبوع التالي أقل تثاقلا، وأهم من ذلك ستحيط علما بما نفعله في اللجنة الأولى.

وكما يدرك الأعضاء، فما يحدث الآن هو أننا نأتي إلى هنا والعديد منا - وأنا من بينهم - يعيدون إلقاء الخطب التي ألقيناها العام الماضي بشأن البنود المختلفة، وهي لا تتضمن جديدا سوى النزر اليسير. وستكون المناقشة العامة أقل تثاقلا لو توفر لنا "أسبوع التمهيد" الذي أشرت إليه.

ومع ذلك، يتعين علينا أيضا أن نجد سبيلا للتشجيع على اتسام أعمالنا بقدر أقل من الرسمية. ويتعين علينا أن نجد سبيلا - وأعتقد أن اقتراح باكستان في هذا الشأن اقتراح جيد - لنجتمع حيث يمكننا أن نتبادل الآراء بحرية وبيسر. وهكذا، ففي النص الذي يبدو أن المكتب يقوم بإعداده أطلب أن يولى النظر لإمكانية تضمين مرحلة أولية رابعة لتبادل الآراء غير الرسمي عن نوايا الوفود بشأن تلك الدورة للجمعية العامة بصورة خاصة. ومن شأن هذا أن يجنب، في جملة أمور، التكرار العقيم لبعض القرارات - وهذا يحدث بصورة أقل لحسن الحظ - في اللجنة، وأن يجعل الوفود أكثر عناية بنوع الاقتراحات التي تتقدم بها إلى اللجنة.

السيد راماكير (هولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود، سيدي، وعلى غرار المتكلمين السابقين، أن أشكركم على الدعوة إلى عقد هذه الجلسة بشأن - حسبما ينص عنوان الوثيقة (A/49/579) "ترشيد أعمال اللجنة الأولى وتعديل جدول أعمالها". ونحن نعتقد، أن هذه الجلسة، في الواقع، تأتي في الوقت المناسب، وأنه من المفيد جدا أن نقوم هنا اليوم، وفي دورة تبادل الأفكار البارعة، بمناقشة كيفية تحسين أساليب عملنا.

والواقع، إن هذه الجلسة التي تعقد هذا الصباح، وآمل في أن تعقد أيضا عصر اليوم، ستلتئم تحت عنوان إعادة تنشيط أعمالنا، وزيادة فعاليتها وجعلها، حيث أمكن، أكثر ترشيدا وأكثر فعالية: بعبارة أخرى، جعل اللجنة محفلا مثاليا نتوصل فيه، في نهاية اليوم، إلى اتخاذ عدد من القرارات.

ونعتقد أن من المهم أن تنظم اللجنة أعمالها بطريقة تسفر عن نتيجة مثلى - لأن هذا ما يؤخذ بعين الاعتبار في نهاية المطاف. وكما قال السفير مارين بوش، لا يمكننا أن نتفق على كل شيء، ولكن ينبغي على الأقل أن نستكشف كل السبل لتحقيق أفضل النتائج الممكنة. لهذا السبب يتعين أن ننظر عن كثب في الطريقة التي نعمل بها.

وعلى غرار وفود عديدة أخرى، فإننا نرى فائدة للمناقشة العامة ولكننا نرى أيضا أن المناقشة العامة أصبحت، على مدى السنين، سلسلة من الكلمات المطولة المنفردة، وهي ليست كلمات غير هامة، لأنها تبرز مواقف الوفود، ولكنها مع ذلك ليست سوى بداية. وبالتالي، فالمطلوب هو، بالاضافة إلى المناقشة العامة، إيجاد طريقة أخرى للعمل توفر أقصى فرصة للوفود لأن تتكلم بعضها مع بعض، والتشاور، والرجوع إلى عواصمها إذا تطلب الأمر ذلك، ولكن في أي حال التأكيد على عدم وجود سوء فهم بشأن مواقف الوفود أو مجموعات الوفود. وبهذه الطريقة، يمكننا أيضا أن نمنع حصول المفاجآت التي تنشأ في بعض الأحيان والتي يمكن تجنبها عن طريق اتباع هذا النوع من التشاور.

ولقد عايشنا هذا العام التجربة الأولى لطريقة أخرى من تنظيم أعمالنا، ألا وهي النهج ذو المراحل الثلاث على أن تكون المرحلة المتوسطة مرحلة المناقشات غير الرسمية "المنظمة"، كما سميت. ولم نتوصل بعد إلى استنتاج نهائي بشأن ما إذا كانت هذه المناقشات مفيدة

أو بشأن ماهية غرضها بالضبط. ومع ذلك، فنحن على غرار المتكلمين السابقين، نميل إلى اتخاذ موقف مؤيد لطريقة العمل هذه. ونعتقد كذلك أنه من المبكر جدا إصدار حكم نهائي. والأمور، شأنها شأن مواضيع أخرى في الدبلوماسية المتعددة الأطراف، تستغرق وقتا، وهذا بالتأكيد صحيح فيما يتعلق بتغيير عادات العمل التي تتبعها منذ وقت طويل أي لجنة، مثل اللجنة الأولى، تكون لها تقاليدها الخاصة بها.

ونحن نعتقد، في الواقع، أنه من المبكر جدا التوصل إلى استنتاجات نهائية بشأن هذه المناقشات غير الرسمية "المنظمة". ويبدو لنا أنها توفر، من حيث المبدأ، آلية قيمة جدا، لأنه، كما قلت سابقا، تتيح للوفود أن يعرف بعضها من بعض أين تقف بالضبط، وما هي مواقفها، وأين تكمن المرونة، وأين باستطاعتها أن تلبي شواغل الآخرين، وأين مصالحها الحيوية وأين تكون مصالحها في خطر، حتى تمكننا هذه المناقشات في النهاية من أن نحصل على النتيجة القصوى التي يمكن أن نحصل عليها من اللجنة الأولى.

وفيما يتعلق بترشيد أعمالنا، نأمل في أن تجد اللجنة سبيلا إلى ذلك. ونحن نعتقد أن الترشيد يخدم هدفا قيما، ونعتقد، على غرار ما يعتقده سفير باكستان، أن خدمات الاجتماعات الإضافية، في شكل توفير قاعة للاجتماع تمكن من إجراء تبادل غير رسمي حقا للآراء وللمشاورات غير الرسمية، ستكون جديرة بالاهتمام. ووفد بلدنا، وأنا متأكد أن الشيء نفسه ينطبق على الوفود الأخرى، يعمل وفقا للتعليمات العامة القاضية بأنه ينبغي لهذه الخدمات أن توفر ضمن الامكانيات المالية المتاحة، ولكنني أعتقد أنه يمكن توفرها. وإنني أؤيد بصدق الاقتراح المقدم من سفير باكستان والقاضي بالنظر في إمكانية إعطاء اللجنة مرافق اضافية للاجتماعات.

وأود أيضا أن أتناول باختصار البرنامج الزمني لجلساتنا. وحسبما قال السفير مارين بوش، على ما أذكر، ينبغي أن نبحث المجالات التي يمكننا فيها تحسين استفادتنا بوقتنا. وعلى أساس تجربتنا في العام الماضي، ألاحظ أن هناك فجوات معينة في برنامجنا الزمني لا تستخدم استخداما تاما في المشاورات غير الرسمية لا لسبب سوى تبعثر الوفود كل في بعثته في جميع أنحاء نيويورك. واعتقد أن هذه مشكلة ليس من السهل حلها لكن ينبغي أن نتناولها. إن اللجنة الأولى بالطريقة التي تعمل بها الآن هي بالطبع أشبه ما تكون بسوق للأفكار والمبادرات ومن الحري أن نفعل كل ما في وسعنا لتحقيق أقصى استفادة ممكنة من وظيفة اللجنة هذه.

وختاما، فإننا ننظر إلى طرائق عمل هذا العام الجديدة بمشاعر قد تكون مختلطة بعض الشيء، لكنها تميل ميلا كبيرا إلى أن تكون إيجابية. إننا نعتقد أننا نسير على طريق الصواب عندما يتعلق الأمر بخلق الظروف المؤاتية لتحقيق تفهم أكمل بصدد موقفنا من مختلف المسائل - - المطروحة علينا في اللجنة الأولى - وهي في الواقع متنوعة جدا.

السيد سالمي (فنلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نعتقد أن ترشيد أعمال اللجنة الأولى ينبغي أن يستمر. وفي هذا الصدد، أود أن أشكركم شخصيا، سيدي الرئيس، وأن أشكر من خلالكم، أعضاء هيئة مكتب اللجنة، على الجهود التي تبذلونها لتنفيذ بعض نتائج مشاوراتنا في الدورة الماضية.

وأود أن أتكلم باختصار عن الإطار العام. إننا لا نعتبر الترشيد مسألة تتصل بلجنة واحدة أو بفريق خبراء واحد، بل باعتباره جزءا من جهد أوسع لتعزيز الجمعية العامة وتنشيطها. إن تعزيز قدرة اللجنة الأولى على معالجة المسائل الحالية من شأنه تعزيز دور الجمعية العامة بصفة عامة باعتبارها الجهاز الرئيسي لمنظومة الأمم المتحدة. لهذا ينبغي أن يكون الهدف الطبيعي استعادة دور اللجنة الأولى بوصفها اللجنة السياسية الرئيسية للجمعية العامة، على النحو المتوخى لها.

وكجزء من جهود الترشيد، نؤيد أيضا استعراض جدول أعمال نزع السلاح. وهذا الاستعراض لم يحظ حتى الآن بالاهتمام الذي يستحقه، لذلك أصغيت باهتمام كبير إلى ما قيل بشأن هذه المسألة. فبدلا من تناول عدد من البنود التي لم تعد ذات صلة بجدول الأعمال الراهن وعدد من مشاريع القرارات التي تتكرر من عام إلى آخر، ينبغي أن يكون في مقدور اللجنة الأولى أن تركز على المهام التي تسهم حقا في السلم والأمن الدوليين في العالم المعاصر. وهذه المهام ينبغي أن تشمل كلا من مسائل نزع السلاح ومسائل الأمن ذات الطبيعة الأوسع.

إن قرار الجمعية العامة ٨٧/٤٨ المتخذ في العام الماضي تناول بشكل عام الهيكل الجديد لعمل اللجنة الأولى. وهذه السنة التجريبية قد أثبتت أن هذا النهج جدير بأن يتبع. وفي أعمالنا المقبلة ينبغي أن نتذكر أن الهدف من النهج المواضيعي ليس تكرار البيانات المطولة

التي يتكرر فيها ذكر المواقف المعروفة سنة بعد سنة. بل على النقيض من ذلك كان الهدف هو الخروج من هذا النوع من المناقشة العامة إلى تبادل للآراء يتسم بحيوية أكبر. ونأمل في أن يكون من الممكن جعل الوقت المستخدم في ذلك النوع التقليدي من المناقشة العامة أقصر.

وإن الجزء المتعلق بالمواضيع في أعمال اللجنة الأولى يحتاج بطبيعة الحال الى التطوير على أساس تجربة هذا العام. ونأمل في أن نجري العام القادم مناقشة أكثر تركيزا على المسائل الرئيسية. وينبغي اعتبار المناقشة حسب المواضيع تمهيدا للنظر في مشاريع القرارات.

ونعتبر الترشيد عملية مستمرة ومتطورة. وخطوة فخطوة، في مسائل الإدارة اليومية العديدة، تظهر أهمية أدوار رئيس اللجنة وسائر أعضاء هيئة المكتب وكذلك الأمانة. لكن ينبغي للجنة في مجموعها أن تكون على استعداد لإظهار القيادة باتخاذ القرارات عند الاقتضاء.

وفي هذه المرحلة نرحب بالمبادرة التي مفادها اتخاذ قرارات بشأن الترشيد في الدورة الحالية للجمعية العامة، ونأمل أن يشكل هذا خطوة أخرى في عملية الترشيد الجارية.

السيد ستلزير (النمسا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشاطر المتكلمين السابقين في توجيه الشكر إليكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة، وفي الإعراب عن امتناننا لوضعكم جدول الأعمال بهذا الأسلوب البين.

وأتفق مع ما قاله متكلمون سابقون، أي أن عملية الترشيد عملية تدريجية ومرحلية. ففي كل عام نحاول تحسين أعمال اللجنة الأولى، في حدود توافق الآراء. ولقد كان العام الماضي، حسبما تم التنويه، عاما هاما للغاية: فقد أجرينا مشاورات موضوعية بشأن ترشيد العمل، وعلى الرغم من أنه لم نتمكن من التوصل إلى توافق في الآراء على مشروع قرار، تمكنا من التوصل إلى قاسم مشترك عريض من حيث النظام الذي ينبغي لعملنا أن يتبعه.

ويود وفدي الثناء عليكم، سيدي الرئيس، على مراعاتكم للأفكار التي أعرب عنها في مشاورات العام الماضي عند تحديد أعمال هذا العام وعند وضعكم موضع التجربة لبعض الأفكار التي تحظى بتوافق الآراء والتي تم الإعراب عنها في العام الماضي.

وكما أشير من قبل، قد يكون من السابق للأوان استخلاص نتائج محددة بشأن فائدة الطريقة التي تناولنا بها هذا النظام الجديد في هذا العام. ويبدو أننا متفقون على أننا بحاجة إلى مزيد من الوقت لإجراء مشاورات مكثفة ومركزة بشأن البنود قيد النظر لإجراء مناقشة مركزة و "منظمة" حقا. وعندما تناولنا المرحلة الثانية، مرحلة المناقشة "المنظمة"، اختلفت آراء الوفود بشأن الطريقة التي ينبغي تناولها بها: ما إذا كان ينبغي أن نكمل المرحلة الأولى، مرحلة المناقشة العامة، أو ما إذا كان ينبغي أن تكون في خدمة المرحلة الثالثة، مرحلة النظر في مشاريع القرارات المحددة التي ستقدم.

ولدى وفدي آراء في كيفية القيام بالعملية هذا العام، وهذه الآراء أكثر إيجابية من آراء المتكلمين الذين سبقوني. ونرى أن المناقشة العامة هذا العام كانت أكثر تنظيما: كانت بيانات كثيرة أكثر دقة واختصارا وتركيزا. وبالطبع كان هناك الكثير من التكرار. وعلى الرغم من أن العالم يتغير ليس كل شيء يتغير؛ إن بعض الأشياء تبقى كما هي، وأقصد أشياء في المناقشة العامة. لكننا نرى أنه قد حدث تحسن في هذا الصدد أيضا.

ولقد شاركت وفود عديدة في المناقشة "المنظمة" خلال المرحلة الثانية. ولاحظنا هنا بعض الإعادة لعرض مواقف قديمة. ولكن، في الوقت نفسه، كان هناك عدد كبير من البيانات الصريحة جدا التي تناولت مسائل كانت تهتم بها وفود اهتماما كبيرا. وبالتالي فإن المرحلة الثانية أمكنها أن تفي بتوقعات مدارس فكرية مختلفة قليلة في اللجنة. ويمكن لهذه المرحلة أن تكمل المرحلة الأولى، بأن نستمر في التركيز على عدد قليل من البنود التي نعتز ونهتم بها. وفي الوقت نفسه، تؤدي هذه البنود الى المرحلة الثالثة، لأن مشاريع القرارات تعكس البنود التي نوليها اهتماما أكبر. ومن ثم، فإن هذه المناقشة "المنظمة" يمكن أن تكون معبرا ممتازا بين المرحلة الأولى والمرحلة الثالثة.

ولقد أشرتم، سيدي الرئيس، الى ورقة تبين الجهود التي بذلها مكتب اللجنة لاستخلاص النتائج من عمل المرحلة الأولى من مناقشة هذه الدورة. إنني أعتقد أن الورقة وزعت توا، وأشكركم، سيدي الرئيس، على توفيرها لنا. إن الورقة تبدو جهدا يتسم بالمحافظة

والحذر الشديد لتقييم ما جرى نتيجة لمشاورات العام الماضي ولقاسم مشترك معين في عمل هذه العام حتى الآن. ويبدو أنها لا تعوق إحداث مزيد من التطوير وهي تراعي مراعاة تامة النهج التدريجي وعملية الترشيد النشيطة، كما وصفت خلال هذا الاجتماع.

إن وفد بلدي يوافق على أننا ينبغي أن نتكلم عن نهج مرحلي، إن نهج المراحل الثلاث الذي حددناه في العام الماضي تبين أنه من الصعب للغاية وضعه موضع الممارسة، وبالتالي، قد يكون من الأفضل التكلم فقط عن "نهج مرحلي" دون تحديده أو تقييده بعدد معين من المراحل، لأننا في الحقيقة لدينا أكثر من ثلاث مراحل: لدينا المناقشة العامة، ولدينا المناقشة المنظمة؛ ولدينا النظر في جميع مشاريع القرارات؛ ولدينا البت في مشاريع القرارات؛ وعندئذ، بطبيعة الحال، لدينا المرحلة الأخيرة وهي مسألة انتاركتيكا.

ونحن نكرس اهتماما كبيرا للمرحلة الثانية، المناقشة "المنظمة". ومع أن المناقشة "منظمة"، ليس من المفروض أن تقيد الوفود، فكلمة "منظمة" تعني أننا نعتمد منهاجا مواضيعيا، كما فعلنا هذا العام. فنتناول البند تلو البند وفقا للقرار ٨٧/٤٨، الذي جمعنا فيه كل البنود ذات الصلة تحت عشرة عناوين. وبالتالي، يصبح من الممكن التنبؤ بمسار المناقشة؛ ويمكن للوفود أن تعد أنفسها لدرجة معينة وأن ترد على البيانات التي تدلي بها وفود أخرى في المناقشة غير الرسمية. ونحن نؤيد أيضا اتباع أسلوب غير رسمي للمناقشة، توفر له خدمات المؤتمرات. ونقدر غاية التقدير عدم إعداد محاضر، وذلك حتى تحفز المناقشة.

ونولي اهتماما أيضا لتوفير المناخ الضروري. لقد اعتقد بعض المتكلمين السابقين أنه قد يكون من الأفضل الاجتماع في غرفة اجتماعات أصغر. وتجربتنا هذا العام تبين أنه كان هناك اهتمام كبير بالمرحلة الثانية حتى أنه لم يكن من الممكن أن ننتقل الى غرفة أصغر، لأنه ما من غرفة صغيرة يمكنها أن تفي باحتياجات جميع الوفود المهتمة. ومن ثم، هناك قيود سوقية. وهذا الأسلوب غير الرسمي ينبغي أن يستخدم ويوسع نطاقه في السنوات المقبلة.

ويتجنب مشروع القرار، الذي وزع في شكله الأولي، الادارة الصغيرة لعمل اللجنة الأولى. وهو يركز على أهم النقاط - على الهيكل - دون منع الرؤساء المقبلين في السنوات التالية من إضافة أفكارهم أو من استغلال حقهم في اقتراح هيكل عمل اللجنة، في إطار النظام الوارد في مشروع القرار.

ومع ذلك فإن فقرة واحدة تعكس بعض خبراتنا المكتسبة هذا العام. على سبيل المثال، إنها تعرب عن الاقتناع بأن البيانات التي يدلى بها في المناقشة العامة ينبغي أن تكون أكثر تنظيما، وأكثر تحديدا، وأكثر إيجازا؛ إنها لا تعني تحديد البيانات بعدد معين من الدقائق ولكنها توصي فقط بألا تتجاوز البيانات حدا معينا من الوقت. وهذا قد يساعد على جعل المناقشة أفضل تنظيما بعض الشيء.

ويشير المشروع أيضا الى عقد اجتماعات المرحلة الثانية في شكل غير رسمي ولكن مع تقديم خدمات المؤتمرات الضرورية، ويشير أيضا الى تنظيم المناقشة وفقا لمجالات مواضيعية واسعة النطاق واردة في القرار ٨٧/٤٨. ويشير أيضا الى الموعد النهائي لتقديم مشاريع القرارات؛ وهذا العام، وجدنا أن علينا أن نؤجل الموعد النهائي، لأن الموعد النهائي الأصلي كان سيتداخل في المرحلة الثانية. وكما أشار السفير كمال، ينبغي أن يكون الموعد النهائي بعد نهاية المرحلة الثانية. وهنا، نعتقد أن الفقرة ٤ (ج) من المشروع ينبغي أن تعاد صياغتها قليلا، لأنها تقول إن الموعد النهائي ينبغي أن "يوضع". وما يعنيه المشروع، بطبيعة الحال، هو أن يحدد الموعد النهائي لما بعد نهاية المرحلة الثانية، ولذلك، كما اقترح السفير كمال، من الأفضل إعادة صياغة تلك الفقرة.

ويوصي المشروع أيضا بأن يتبع عند النظر في جميع مشاريع القرارات نفس التوزيع الى مجموعات في المجالات المواضيعية الواسعة على النحو الذي جرى إقراره بالنسبة للمرحلة الثانية. وهذا يعكس دينمية عملنا.

هناك فقرة أخرى تحث الأمين العام على توفير الوسائل الضرورية لبرنامج عمل الدورة الخمسين، على أن يضع في الاعتبار القيود القائمة على الموارد؛ وهي لا تتكلم عن توفير مكان إضافي للمؤتمرات، ولكن، كما أشير الى ذلك من قبل، قد يكون من الملائم إضافة تلك الاشارة. وبوسعنا بالتأكيد أن نؤيد الاشارة المقترحة الى:

> "وسائل ضرورية، ومكان إضافي للمؤتمرات، وموارد للسماح بتنفيذ برنامج عمل الدورة الخمسين للجنة الأولى".

السيد الرئيس، أشكركم على بذلكم الجهود لإعطاء الوفود الفرصة للإعراب عن أفكارها فيما يتعلق بترشيد أعمال اللجنة في سياق عملية دينمية، وعلى قيامكم شخصيا بصياغة الخبرة المستفادة من العام الماضي ومن هذا العام في مشروع قرار تمهيدي وعرض المشروع على اللجنة. إننا لا نؤيد المشروع فحسب، ولكن بصفتنا عضوا في مكتب اللجنة، شاركنا في تقديمه أيضا.

السيد بوبتشيف (بلغاريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يود وفد بلدي أيضا أن يسهم في التبادل المفيد للآراء بشأن مسألة ترشيد عمل اللجنة الأولى. وكما ذكرنا من قبل، فإن ممارسة توزيع بنود جدول الأعمال على مجموعات ثبت أنها خطوة ملائمة. وقد قبلت الوفود نهج "المراحل الثلاث" لهيكلة عمل اللجنة باعتباره نهجا طبيعيا ومنطقيا، وتبعا لذلك، جرى عملنا على هذا النحو، بطريقة سلسلة ومنتظمة.

ومن ناحية أخرى، يعتقد وفد بلادي أنه يمكن النظر في إدخال بعض التحسينات الأخرى. وفي هذا السياق نود أن نشير الى فشل اللجنة في تناول "مسائل رئيسية" معينة داخل إطار كل من المجالات المواضيعية الرئيسية كما وردت في مشروع القرار التمهيدي.

أولا، نعتقد أنه لو شرع في المناقشة "المنظمة" بالتفصيل لأمكن للجنة أن تنظر - في إطار موضوع معاهدة الحظر الشامل للتجارب - في مسائل مثل نطاق الحظر وتشكيل وأداء المنظمة القائمة بالتنفيذ وتكوين مجلسها التنفيذي. وبهذا الاقتراح لا نعني أن تشارك اللجنة الأولى في المفاوضات، التي تعتبر حقا مقصورا على مؤتمر نزع السلاح، ولكن بالأحرى حفز الدعم السياسي وزيادة الإدراك المفاهيمي لاتفاقات نزع السلاح وتحديد الأسلحة في المستقبل وكذلك لقضايا تحديد الأسلحة ونزع السلاح الرئيسية الأخرى.

وتزداد اتفاقيات نزع السلاح تعقدا وتفصيلا. ويقصد بها أن تكون صكوكا يتقيد بها عالميا، ولذلك فإن الدعم السياسي لهذه الاتفاقيات وتفهمها من جانب الدول التي لم تشارك على نحو مباشر في المفاوضات ضروريان على نحو خاص. إن مناقشة "المسائل الرئيسية" ذات الصلة في اللجنة الأولى تتيح فرصة جيدة لبذل مزيد من المحاولات لتنسيق الارادة السياسية للدول بشأن القضايا السياسية الرئيسية ولتوسيع الأساس الفكري لصكوك نزع السلاح وعالميتها. وبإيجاز، فإننا نجد النظر فيما يسمى "المسائل الرئيسية" مفيدا.

ثانيا، فيما يتعلق بالتحسينات الممكنة يود وفدي أن يسترعي انتباه اللجنة الى إمكانية تحديد فترة يوم أو يومين للمشاورات، ليس فقط بشأن مشاريع القرارات والمقررات ولكن أيضا بشأن الاتجاهات والتطورات العامة في ميدان تحديد الأسلحة. وينبغي أن ترد فترة المشاورات المقترحة بين المرحلتين الثانية والثالثة من الجدول الزمني الحالي للجنة.

والنقطة الثالثة التي يود وفدي أن يتناولها تتعلق بالمركز الشامل لأجهزة نزع السلاح. تمر هذه الأجهزة بجميع المقاييس، بتحول، وهذا أمر طبيعي لأن العلاقات الدولية نفسها في حالة تغير متواصل. ومن ثم ينبغي ألا نفرط في الطموح في السعي الى ترشيد اللجنة الأولى فحسب: فالمجتمع الدولي لم يجد بعد أفضل نهج تنظيمي للأداء الفعال لمؤتمر نزع السلاح ولهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة. ومن ثم نسلم بأن مجتمع تحديد الأسلحة ونزع السلاح ينبغي أن يستعمل نهجا موحدا حيال مسألة ترشيد عمل أجهزة نزع السلاح في مجموعها. وينبغي أن ينعكس هذا في جدول أعمال اللجنة الأولى وفي المناقشة التي تدور اليوم بشأن هذه المسألة.

السيد كينغ (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بالنيابة عن وفدي أيضا أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد جلسة اليوم. والواقع أن هذه هي الفرصة الأولى التي تتاح لنا لاستعراض نتائج عملية الترشيد التي تجرى نتيجة لقرار الجمعية العامة ٨٧/٤٨ في العام الماضي.

لقد كان العامل الرئيسي الجديد في عملية الترشيد هو النهج المرحلي لعملنا وبصفة خاصة إضافة المرحلة الجديدة الخاصة بالمناقشة "المنظمة". وبصراحة يجد وفدي أن النتائج أكثر نفعا مما كان يتوقع. واذا ما وجدت مشكلات في هذا الميدان فإنها تعزى الى أن التجربة في حد ذاتها جديدة، والى حقيقة أن الوفود بحاجة الى أن تعرف كيف يجري العمل في هذه المرحلة من حيث المبدأ قبل أن تبدأ في تحسين طرائقها في المشاركة في المناقشة. وبهذا المفهوم فإن وفدي مستعد لمزيد من العمل بغية تعزيز إمكانية استعمال مرحلة المناقشة.

إننا في حاجة أيضا الى أن نجرب الى مدى أبعد أفكار الترشيد الأخرى التي ذكرت. والواقع أن فكرة محاولة جعل المكان الذي نجتمع فيه أكثر ملاءمة للمناقشات غير الرسمية فكرة صائبة. ولكن مكان الاجتماع الأصغر ينطوي طبعا على المشاكل التي ذكرها متكلمون آخرون، مثل عدم اتساعه للأعضاء المعنيين بهذا النوع من المناقشة. وبالتالي فإن ما ينبغي أن نفكر فيه ليس توفير غرفة اجتماع أصغر، ولكن إيجاد طريقة من الطرق اذا كان ذلك ممكنا - للقيام ماديا بإعادة ترتيب الغرفة المتاحة لنا لتتسع للذين يرغبون في زيادة حجم المناقشة وغير الرسمية ولكن دون الحشر في مكان ضيق وللصعوبة في الاستماع غير ذلك من المشكلات التي تحدث في مكان مكتظ بالناس.

وأعتقد أيضا أننا في حاجة الى النظر في فكرة أخرى ذكرت بالفعل: زيادة المرونة في جدولة اجتماعتنا. وبهذا المعنى أعتقد أن المكتب بحاجة الى أن يتمكن من التكيف بسرعة أكبر مع الاحتياجات المتغيرة للجنة لاجراء المناقشة. ويبدو أن لحجم عملنا خلال أي سنة ذروته. وينبغي أن يكيف جدول الاجتماعات مع ذلك. ولهذا السبب أعتقد أن إعطاء سلطة أكبر للمكتب في جدولة هذه الاجتماعات، كما يرد في مشروع القرار المتهيدي الذي وزع توا، فكرة صائبة.

وعلى أي حال، من المهم ألا نحمل جدول الأعمال الخاص بالترشيد بأكثر مما يطيق. وكما ذكر متكلم آخر يجب ألا نسمح لترشيد اللجنة الأولى بأن يصبح بديلا لعجزنا عن ترشيد مضمون نزع السلاح لأنه ليست هناك تعديلات هيكلية يمكن أن نجريها في اللجنة الأولى يمكن أن تعوض عن عجزنا عن الاتفاق على مسائل نزع السلاح والاحتياجات والأولويات التي نواجهها في هذا الصدد. واذا ما أمكننا القيام بذلك فأعتقد أن تنظيم وهيكلة اللجنة الأولى سيتبعان بسهولة.

ولذلك نوافق على ما ذكره متكلمون سابقون على التحرك قدما بمداولاتنا الخاصة بأفكار الترشيد التي قدمت. ونحتاج بصفة خاصة الى مزيد من تجربة فكرة المناقشة على أساس مسائل محددة. فهذا يبشر حقا بالقيام بشيء هام جدا: هو سد الفجوة بين هيكل المناقشة الرسمية التي نجريها في المرحلة الأولى والمفاوضات غير الرسمية التي تجري في الأروقة وأماكن تناول القهوة بشأن القرارات. وهذه المرحلة الاضافية تبين القدرة على تحسين الاتصال والتفاهم بشأن المسائل المحددة التي نواجهها.

وأخيرا، وبعد إلقاء نظرة أولية على مشروع القرار التمهيدي الذي وضعه المكتب فإن انطباعنا للوهلة الأولى هو أن مشروع القرار يتلاءم فيما يبدو مع روح المناقشة المتعلقة بالترشيد التي نحن بصددها الآن. وقد يصبح هذا المشروع في الواقع أساسا جيدا لمزيد من المناقشة، ونأمل أن يستخدم في هذا العام كأساس لقرار نهائي تتخذه اللجنة الأولى بشأن ترشيد عملها.

السيد تشاندرا (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يود وفدي في البداية أن يشكركم، سيدي، على مبادرتكم بمناقشة هذا الموضوع. نود أيضا أن نغتنم هذه الفرصة لنشكر السفير فون فاغنر الذي بدأ معنا هذه الممارسة.

وأود بصفة خاصة أن أوجه لكم الشكر، سيدي، على الأوراق التي طلبتم تعميمها بشأن هذه الأمور.

ونحن نوافق على الأفكار العامة الواردة في الورقة التي تم تعميمها بخصوص ترشيد أعمال اللجنة الأولى وتعديل جدول أعمالها. وعلى غرار المتكلمين السابقين الذين يتشاطرون هذا الرأي، أوافق على أن الورقة تعبر عن روح ما نسعى إلى تحقيقه.

كما اتفق مع المتكلمين السابقين على ضرورة الإبقاء على هذا البند قيد الاستعراض المستمر، ومواصلة تطوير أفكارنا وملاحظاتنا بشأن الموضوع. ومع ذلك، ينبغي، في إطار بنود جدول الأعمال، أن تظل الأولويات التي حددتها الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح نصب أعيننا.

وإذ نلتفت إلى تجربة هذا العام، نرى أن المناقشة غير الرسمية لم تكن ناجحة بالقدر الذي كنا نأمل فيه. وربما يكون السبب في ذلك أننا غالينا في توقعاتنا، ولكن الواقع هو أن تبادل الآراء كان له بعض البريق أثناء تلك المرحلة. ونعتقد أنه ينبغي لنا مواصلة السير على هذا المنوال، وأن الأداء، مع التجربة، سيتحسن إلى حد بعيد، وأن هذا الجزء بعينه من الدورة قد يصبح مفيدا للغاية. ونرى بالتالي أن هذا المجال ينبغي الإبقاء عليه. كما نوافق على الفكرة التي أعربت عنها بعض الوفود والقائلة بأنه قد يكون من الأفضل إيجاد تسمية أخف وقعا للمناقشات وعدم وصفها بأنها "منظمة". وعلى أية حال دعونا نستكشف هذه الأفكار.

ومن وجهة نظر وفدي، توجد، أساسا، أربع مراحل: المناقشة التمهيدية، ثم المناقشة غير الرسمية، ثم النظر في القرارات، والبت فيها.

بالنسبة للمناقشة التمهيدية، تعجبني كثيرا الفكرة التي عرضها السفير بوش والقائلة بضرورة وجود فترة تمهيدية، لأنني أعتقد أن البدايات الفاترة سيئة، ومن ثم يكون "التسخين" فكرة جذابة. ومع ذلك، أتساءل عما إذا كان سيتاح لنا الوقت الكافي في تلك المرحلة لأن نعمل بشكل متزامن على الأساس الذي اقترحه السفير بوش، أي أن نبدأ النقاش والبيانات، وفي الوقت ذاته نعقد اجتماعات للأفرقة، تتم فيها مناقشة المسائل وتبادل الأفكار. ومن شأن هذه بدوره أن يكون إمدادا طبيعيا للمرحلة التالية - أي المناقشة غير الرسمية. وفي المناقشة غير الرسمية، وبغض النظر عن تبادل الآراء بالطريقة التي اعتدنا عليها، ربما يمكن استغلال تلك المرحلة في وضع القرارات وبلورة توافق الآراء، ثم الانطلاق بشكل طبيعي إلى المرحلتين الثالثة والرابعة.

وهذه بعض أفكارنا التمهيدية عن المجالات التي أرى أنه ينبغي النظر فيها بعناية. وبالتأكيد فإننا نود الإبقاء على فكرة المناقشة غير الرسمية، مع مراعاة ضرورة وضع ترتيبات لتوفير غرف اجتماعات تتسع لمعظم الوفود. فنحن نعلق على هذا الأمر أهمية خاصة.

وفيما يتعلق بمسألة المواعيد النهائية، نرى أن المواعيد النهائية، بطبيعة الحال، ينبغي أن تحدد بعد المناقشات غير الرسمية لأننا نعتبر تلك الفترة فرصة توفر مدخلا للقرارت التي يجري اقتراحها.

السيد أرنولد (ألمانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أولا وقبل كل شيء، يود وفدي أن يشكركم، سيدي الرئيس، ويشكر جميع الوفود المشتركة في إعداد مشروع القرار التمهيدي المتعلق بترشيد أعمال اللجنة الأولى وتعديل جدول أعمالها، على ما بذلتموه من جهود.

وبوجود مشروع قرار من هذا النوع، نرى أننا حقا نسير على الطريق الصحيح، وهو إرساء نمط يجعل من الواضح أن ترشيد أعمال اللجنة عملية مستمرة ومتواصلة؛ ومشروع القرار سيساعدنا بالتأكيد على إبقاء هذه المسألة نصب أعيننا ويساعدنا على إعداد أنفسنا للعام المقبل.

وعندما ننظر في عملية الترشيد وهدفها يتعين علينا قطعا أن نأخذ في الحسبان التجارب السابقة التي خضناها قبل أن نبدأ تلك العملية، ونتذكر الهواجس التي كانت تساورنا، والتي كانت تركز بصفة خاصة على حقيقة أنه ما بين المناقشة العامة وفترة التصويت كانت تنقضي فترة لم تكن تشغل بمضمون حقيقي، بل كانت تشغل بمجرد مشاورات غير رسمية بشأن مشاريع القرارات، ولم تكن مشاريع القرارات تناقش بالتفصيل في اللجنة ذاتها.

وبدأنا هذا العام بالنهج الصحيح - بمناقشة "منظمة". ولكننا جميعا ندرك أننا ما زلنا أبعد ما نكون عن الاهتداء إلى الحل المثالي. والحل المثالي ليس بالشيء الذي يمكننا التوصل إليه عن طرق إجراء، وعلينا أن ندرك أن الوفود - أي نحن أنفسنا - هي المسؤولة عن الإسهام في جعل المناقشة حية، وجعلها مناقشة تساعدنا على إيجاد حلول لبعض مشاريع القرارات. ومن حيث الجوهر، واستنادا إلى التجارب الأولية التي خضناها هذا العام، والتي كانت مشجعة من بعض النواحي وإن لم تكن مرضية من نواح أخرى، يجب علينا أن نعي أن جعل هذه المرحلة أكثر فعالية يستلزم التحضير لها عندما يجيء وقتها في العام القادم.

وكما نعلم جميعا، فإن الطرق التي ستعمل بها الوفود إعدادا لتلك المرحلة ستكون مختلفة لأن الوفود لها أنماط مختلفة من حيث طريقة تلقيها التعليمات ودرجة حرية العمل التي لديها بشأن مسائل معينة. فالوفود التي تلتزم بتعليمات خطية قد يكون عليها أن تحاول الحصول على تعليمات خطية بشأن مسائل معينة لمرحلة المناقشة "المنظمة"، أما الوفود التي لديها حرية أكبر في العمل، فينبغي تشجيعها على استخدام تلك الحرية لتطوير مواقف مشتركة أثناء تلك المرحلة.

ونرحب على وجه الخصوص بفقرات منطوق مشروع القرار التي توضح تماما أننا بصدد عملية جارية متواصلة. وأننا سننظر في هذا الموضوع مرة أخرى في العام القادم.

ونشكر مكتب اللجنة على جهوده، ونأمل في أن يؤدي مشروع القرار التمهيدي إلى مشروع قرار يعتمد دون تصويت.

السيد وستدال (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): السيد الرئيس، أنضم إلى المتكلمين السابقين في شكركم وشكر سائر أعضاء المكتب على ما أعلم أنكم تسخرونه من وقت وجهد وإبداع لمهمة ترشيد أعمال اللجنة الأولى وتعديل جدول أعمالها.

وأنا أيضا أقول إن تجربتنا هذا العام كانت خليطا من النجاح والفشل، وأنها لم تكن على مستوى بعض التوقعات. وصحيح أننا استمعنا إلى سلسلة طويلة من الأحاديث الفردية، وصحيح أيضا أننا شهدنا بعض الإعادات لبيانات رسمية ألقيت في المناقشة العامة، ولكننا في الوقت ذاته أجرينا تبادلا للآراء كان أحيانا مستنيرا وأكثر عفوية.

والتغيير في الميدان المتعدد الأطراف يستغرق بعض الوقت، ونعتقد أنها تجربة ينبغي الاستمرار فيها.

وآمل أن تكون مناقشتنا غير الرسمية، في العام القادم وما بعده، أكثر اثمارا عندما تعتاد الوفود على التغيير وعندما تأتي إلى نيويورك مستعدة لمثل هذه المناقشات غير الرسمية.

وأؤيد الملاحظات التي أدلي بها حول الحاجة إلى إعداد بيئة أكثر مؤاتاة لمناقشات دينامية غير رسمية. وبعض الغرف غير هذه الغرفة أكثر مؤاتاة بكثير لتحقيق تلك الغاية وتوفر بيئة كتلك التي تركز فيها الأفرقة العاملة على مواضيع محددة.

وأؤيد أيضا الاقتراحات التي تقدم بها السفير مارين بوش بعقد دورة تمهيدية غير رسمية تمكننا من وصف نوايانا قبل أن نتناول نصا مكتوبا وبإيجاد بيئة تمكننا من مناقشة الأفكار، ولا سيما الأفكار الجديدة و "الاقتراحات الجديدة"، بدلا من الالتزام بملاحظات واقتراحات مكتوبة ومعدة تم التعبير عنها بالفعل في قرارات رسمية.

وأخيرا، أعتقد أن جميع هذه التغييرات من شأنها أن تسهم في تحقيق هدف كندي ما برح قائما منذ أمد طويل وأعرف أن العديد من الوفود تتشاطره - أي إدماج عمل اللجنة الأولى بصورة أفضل في جدول أعمال الأمن الدولي الأوسع بحيث نعمق فهمنا لمفاهيم الدبلوماسية الوقائية، وتدابير بناء الثقة وحفظ السلم بعد انتهاء الصراع، وكذلك حفظ السلام بصورة أعم.

السيد موسوي (جمهورية إيران الإسلامية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ينضم وفدي إلى المتكلمين السابقين للتوجه إليكم بالشكر، سيدي، على عقد هذه الجلسة حول ترشيد أعمال اللجنة الأولى. وسأقصر ملاحظاتي على موضوع الأسبوع الذي خصص "للمناقشة المنظمة" لبنود محددة ولمشروع القرار التمهيدي الذي عمم منذ فترة وجيزة.

وكما ذكرت بعض الوفود، فإن نتائج المناقشة "المنظمة" لبنود محددة لم تكن مرضية أو منتجة بالقدر الذي كنا نتوقعه. بيد أنها كانت مجدية، وكما قال السفير كمال، ربما يتعين علينا أن نستمر فيها مدة عام أو عامين وبعد ذلك نقوم بتقييمها.

وعلاوة على ذلك، نعتقد أنه ينبغي تشجيع مزيد من المشاركة في المناقشة "المنظمة" لبنود محددة، وربما يتعين تشجيع الوفود على تقديم مشاريع قراراتها إلى اللجنة الأولى أثناء تلك الفترة بحيث يمكن إجراء مشاورات غير رسمية بشأنها وجعل الجلسات التي تليها مثمرة أكثر. ونحن على اقتناع بأنه لو نوقشت مشاريع القرارات في ذلك الأسبوع، لكان لدينا قدر أقل من الخلاف حول مضمونها في عمل اللجنة الأولى.

ونؤيد أيضا الفكرة التي أعرب عنها السفير كمال بشأن الموعد النهائي لتقديم مشاريع القرارات، وهو الموعد الذي يعقب المرحلة الثانية من عمل اللجنة الأولى - أي الأسبوع غير الرسمي. والفكرة التي أعرب عنها السفير مارين بوش بشأن الأسبوع التمهيدي كانت أيضا فكرة مهمة، ولكننا نعتقد أنه لو أعقبت المناقشة العامة الأسبوع التمهيدي لأصبحت أقل أهمية وأكثر رتابة. وعلى الرغم من ذلك، نعتقد أن الفكرة تستأهل الدراسة، وربما يتعين علينا أن ننظر في الوقت المناسبة في مزايا اقتراح السفير مارين بوش.

أما بالنسبة لمشروع القرار التمهيدي الذي عمم توا، فلقد نظرنا فيه بصورة أولية، ويبدو أنه متوازن. ولكننا نود أن نشير إلى نقطة أو نقطتين ثانويتين في المشروع التمهيدي.

في هذا المشروع، عندما تسلم الجمعية العامة بالحاجة إلى إتاحة مزيد من الوقت أثناء الدورات السنوية للجنة الأولى لإجراء مشاورات مكثفة ومركزة بشأن البنود قيد نظرها، نعتقد أنه يتعين علينا أن نستبدل فكرة

"مزيد" ربما بفكرة "وافية بالغرض" لأننا نرى أنه بعقد عدد أقل من الجلسات الرسمية، سيجد عدد أقل من الوفود أن من الممكن حضور جلسات اللجنة، وعندئذ ستحرم اللجنة من الاستماع إلى آرائها حول المسائل المعنية. وهذا ما حصل بالنسبة للأسبوع المخصص للمناقشة العامة غير الرسمية في هذه الدورة. والوفود الصغيرة، على وجه الخصوص، واجهت صعوبة في حضور الجلسات غير الرسمية.

وفي المشروع التمهيدي، حيث تطلب الجمعية العامة من الرئيس المقبل للجنة الأولى أن يواصل المشاورات، نتساءل ما إذا كانت هذه التوصية تحول دون إجراء مزيد من المشاورات تحت رعاية الرئيس الحالي كتلك التي كانت تجري في السنوات السابقة.

السيد ديمبينسكي (بولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعتقد أن هذه المناقشة كانت بالغة الفائدة، وأود أن أشكر أعضاء المكتب على مشروع القرار التمهيدي الذي تلقيناه توا.

أود فقط أن أدلي ببعض الملاحظات فيما يتصل بكلمتين استعملتا في هذا النص. الكلمة الأولى هي "النظام". لقد كان عمل اللجنة الأولى "منظما" أو مقسما إلى أربع مراحل متميزة، وهو نهج بالغ الفائدة إزاء التنظيم. ولكن الابتكار الحقيقي يكمن في تقديم المرحلة الثانية، التي تدعى المناقشة "المنظمة". وأعتقد أنها لا ينبغي أن تكون مناقشة "منظمة" فعلا - وهذه الكلمة قد انتقدها بالفعل بعض المتكلمين - وينبغي أن تدعى، بدلا من ذلك، مناقشة "مواضيعية". وأعتقد أنه بدلا من مناقشة مسائل محددة، يتعين علينا أن نناقش في المرحلة الثانية، المواضيع الأوسع نطاقا.

والكلمة الثانية التي أعتقد أنها في غاية الأهمية هي عبارة "غير الرسمية". ماذا نعني بعبارة "غير الرسمية"؟ بالطبع ترتيبات الجلوس جزء مادي من عدم رسمية المناقشات، ولكن إجراء مناقشات أكثر حرية لا يعني بيانات بالمواقف المحددة للحكومات فحسب، ولكن يعني أيضا التقدم ببعض الأفكار الجديدة، ولتحقيق تبادل الآراء هذا الأكثر حرية أعتقد أنه يتعين علينا أن نخطو خطوة أخرى وأن نقدم للمناقشة غير الرسمية ببيانات غير رسمية لتحفيز المناقشة.

ولربما ليس مطلوبا من رئيس اللجنة أن يكون مسؤولا عن هذه الممارسة، بل يمكن دعوة أحد ما، في كل موضوع من الموضوعات التي تناقش، الى إبراز أكثر الآراء تعارضا وإثارة للجدل، ووضعها على الطاولة، وملاحظة ما قد تكون عليه ردود فعل الوفود المختلفة. حينئذ يمكننا أن نجري مناقشة تكون أكثر حيوية وغير رسمية خلال المرحلة الثانية، وهي التي تساعدنا بالتأكيد على الإعداد لإجراء مشاورات رسمية فيما بعد بشأن بنود معينة من جدول الأعمال وبشأن قرارات محددة.

السيد كينغ (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أثير نقطة نظامية. معروض علينا الآن مشروع قرار تمهيدي أعدّه المكتب. فهل يعتزم الرئيس أن يجري مناقشة أكثر استفاضة بشأن عناصر مشروع القرار التمهيدي، أو ستكون المناقشة التي نجريها الآن كافية لإحداث أية تعديلات ضرورية قبل عرض المشروع رسميا؟

إن من شأن مناقشة أخرى أن تكون مفيدة لأنه ربما كان لبعض منا ملاحظات أكثر تحديدا بشأن المشروع بعدما تتسنى لنا فرصة للنظر فيه بعناية أكبر. ومن جهة أخرى، لو أعتبر المناقشة التي أجريناها حتى الآن كافية، فثمة ملاحظتان أود أن أبديهما بشأن النص نفسه.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): فيما يتعلق بالنقطة التي أثارها ممثل الولايات المتحدة، أود أن أقول أن أعضاء المكتب لا يزالون ينظرون في مشروع القرار التمهيدي الذي وزع نصه على الوفود بصورة غير رسمية. ومع ذلك، فإن الأفكار التي طرحت هذا الصباح، والأفكار التي ستطرح لاحقا اليوم ستساعد المكتب على إعداد النص النهائي للمشروع الذي سيكون جاهزا بالطبع في الوقت المناسب. وأية أفكار يمكن أن تطرح ستكون بالغة الإفادة لنا في إعداد مشروع النص النهائي.

السيد كمال (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن النقطة التي سأثيرها هي أساسا نفس النقطة التي أثارها ممثل الولايات المتحدة، عنيت أنه لو عرضنا مباشرة مشروع القرار هذا فلربما لن يتسنى لنا الوقت للنظر في أية تعديلات صياغية محددة قد تكون ضرورية.

وكذلك سمع وفد بلدي توا أن بعض التعديلات التي نود أن نقترحها ليتم النظر فيها يمكن أن نقترحها الآن بيد أن التعديلات ستقتصر على النص الذي أمامنا، وسأسردها.

بالاشارة الى المناقشات "المنظمة"، ينبغي أن يستعاض عن كلمة "منظمة" بعبارة "مواضيعية غير رسمية" كي تصبح العبارة كالتالي "مناقشة مواضيعية غير رسمية بشأن بنود محددة...".

وفيما يتعلق بالمواعيد النهائية، تعطي لفظة "ستنشأ" في المشروع التمهيدي الانطباع بأن المناقشة بشأن توقيت وضع مواعيد نهائية لن تبدأ الا بعد انتهاء المرحلة الثانية، وهذا ما لا يقصده واضعو المشروع. وأقترح أن يستعاض عن لفظة "ستنشأ" بلفظة "تأتي" كي "تأتي المواعيد النهائية بعد نهاية المرحلة الثانية".

وينبغي للمشروع أن يتضمن أيضا إشارة الى "مرافق إضافية لغرف الاجتماعات" في المكان المناسب.

والتغييرات التي نقترح إدخالها على صياغة المشروع لا تأخذ بعد بعين الاعتبار الاقتراح الذي تقدم به ممثل المكسيك. ونحتاج منكم، سيدي الرئيس، الى إبلاغنا بما إذا كنتم ترغبون في إجراء مناقشة غير رسمية، قبل تقديم المشروع النهائي، مع بعض الوفود المهتمة، بشأن صياغة وإدراج تلك الفكرة الخاصة، أو بما إذا كان ثمة توافق آراء على وجوب إهمالها. فنحن نحتاج الى فترة نلتقط فيها أنفاسنا للنظر في هذا الأمر من الآن وحتى التقديم الفعلي لمشروع القرار.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): سنواصل عصر هذا اليوم تبادل الآراء بشأن الجوانب العامة وأيضا فيما يتصل بأي اقتراح يتم التقدم به بشأن النص غير الرسمي الذي وُزِّع على الوفود.

وبعد إتمام تبادل الآراء هذا في اللجنة الأولى، أنوي عقد جلسة مفتوحة مع الوفود التي ترغب في الكلام كي يتسنى لنا النظر في المشروع بطريقة أكثر انتظاما، اذا كان لا يزال باستطاعتي أن أستعمل تلك الكلمة، كي يتم إعداد النص النهائي الذي يتعين عرضه رسميا على اللجنة.

ستعقد الجلسة القادمة للجنة اليوم، الساعة ١٥/٠٠. وبعدها ستعقد جلسة غير رسمية مفتوحة العضوية لجميع الوفود المهتمة بالنظر في المشروع غير الرسمي المعمم. وستعقد الجلسة غير الرسمية في غرفة الاجتماعات ٨.

والآن أعطي الكلمة لأمين اللجنة للادلاء ببيان.

السيد خيراضي (أمين اللجنة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبلغ اللجنة بأن البلدان التالية أصبحت مشاركة في تقديم مشاريع القرارات التالية:

A/C.1/49/L.12، جمهورية تنزانيا المتحدة
A/C.1/49/L.23، الولايات المتحدة الأمريكية
A/C.1/49/L.19، جورجيا
A/C.1/49/L.15 و A/C.1/49/L.22، فييت نام
A/C.1/49/L.25 و A/C.1/49/L.28، جمهورية تنزانيا المتحدة
A/C.1/49/L.44، الأرجنتين

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٢٠.